



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

التوظيف التكنولوجي والسياسات التعليمية في العراق بعد جائحة كورونا
العام ٢٠١٩ م

رسالة تقدم بها الطالب

سامر كاظم إبراهيم محمود الغريبي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

يسار علي إبراهيم

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

صدق الله العلي العظيم

سورة طه من الآية (١١٤)

الشكر والتقدير

بداية احمد الله سبحانه وتعالى واسكره الذي يسر لي وقدر ودبر في إتمام هذا البحث وانجاز هذا العمل المتواضع ، راجياً من الله القبول والتوفيق . أتقدم بالشكر والامتنان والتقدير إلى الاستاذ الدكتور (ياسر علي إبراهيم) الرائع بأسلوبه وأخلاقه الراقية وبعلميته لما قدمه من عون خلال مدة البحث ، ولتفضله بالموافقة على تحمل أعباء الإشراف والمتابعة وإسداء النصح واللاحظات والإرشادات القيمة طيلة مدة البحث.

وكما أتقدم الشكر الجزيء إلى عميد معهد العلوم للدراسات العليا الاستاذ الدكتور (زيد عدنان العبيدي) ورئيس قسم العلوم السياسية ، الاستاذ الدكتور (محمد ياس خضرير) ومقرر القسم الاستاذ المساعد الدكتور (احمد خضرير الرمادي) كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الأفاضل أطال الله في أعمارهم لما قدموه لي في المرحلة التحضيرية . كما أتقدم بالشكر إلى زملائي بالعمل في قسم تربية المحمودية ، والى الاستاذ المساعد الدكتور (قيس إسماعيل الكلبي) المدير العام ل التربية بغداد الكرخ الثانية.

كما لا ننسى زملائي في قسم العلوم السياسية ، والدعوة لهم أن يوفقهم الله العلي . القدير.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	الأية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة محتويات
٤ - ١	المقدمة
٤٥ - ٦	الفصل الأول : الإطار النظري ولمفاهيمي
٢٠ - ٦	المبحث الأول : ماهية التكنولوجيا
١٣ - ٦	المطلب الأول : مفهوم تكنولوجيا المعلومات و أهم مكوناته
٨ - ٧	الفرع الأول : مفهوم التكنولوجيا
١٣ - ٩	الفرع الثاني : مكونات تكنولوجيا المعلومات و خصائصها
٢٠ - ١٤	المطلب الثاني : متطلبات التوظيف السليم لتكنولوجيا المعلومات في العراق
١٨ - ١٥	الفرع الأول: الحكومة الالكترونية
٢٠ - ١٨	الفرع الثاني : متطلبات و مراحل قيام الحكومة الالكترونية
٣٤ - ٢١	المبحث الثاني : ماهية السياسة التعليمية
٢٥ - ٢١	المطلب الأول : التأصيل الفلسفى والمعرفي للعلاقة بين السياسة والتعليم
٢٤ - ٢٢	الفرع الأول : التأصيل الفلسفى والمعرفي و نماذج مختارة
٢٥ - ٢٥	الفرع الثاني : المفكر جان جاك روسو ١٧١٤-١٧٧٨

٣٤ - ٢٦	المطلب الثاني : تعريف السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها وأثرها على السياسة
٢٩ - ٢٧	الفرع الأول : تعريف السياسة التعليمية
٣٤ - ٣٠	الفرع الثاني : اثر العلاقة بين السياسة والنظام التعليمي
٤٥ - ٣٥	المبحث الثالث : ماهية جائحة كورونا
٣٩ - ٣٥	المطلب الاول : التأصيل النظري لفايروس كورونا (جائحة كورونا)
٣٨ - ٣٦	الفرع الاول : التطور التاريخي لفايروس كورونا
٣٩ - ٣٨	الفرع الثاني : اعراض فايروس كورونا
٤٥ - ٤٠	المطلب الثاني : التدابير الداخلية والدولية لمواجهة جائحة كورونا
٤٣ - ٤١	الفرع الاول : التدابير الداخلية المتخذة من قبل الحكومة
٤٥ - ٤٤	الفرع الثاني : اثار جائحة كورونا على العالم
٩٠ - ٤٦	الفصل الثاني تحديات الواقع التعليمي في ضل جائحة كورونا
٦٨ - ٤٦	المبحث الأول : الواقع النظام التعليمي في العراق
٥٢ - ٤٦	المطلب الأول : الواقع الدستوري والقانوني للنظام التعليمي في العراق
٤٨ - ٤٧	الفرع الأول الواقع الدستوري والقانوني للنظام التربوي في العراق
٥٢ - ٤٩	الفرع الثاني الواقع الدستورية والقانوني للتعليم العالي (التعليم الجامعي)
٦٠ - ٥٣	المطلب الثاني : المدخلات والمستويات الدراسية للتربية والتعليم في العراق
٥٨ - ٥٣	الفرع الأول : مراحل التعليم الأولية
٦٠ - ٥٨	الفرع الثاني : مرحل التعليم العالي (مرحلة الدراسة الجامعية)

٦٨ - ٦٠	المطلب الثالث: واقع التعليم الأهلي في العراق
٦٥ - ٦٢	الفرع الأول : واقع التعليم الأهلي في العراق قبل عام ٢٠٠٣
٦٨ - ٦٥	الفرع الثاني : واقع التعليم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣
٧٩ - ٦٩	المبحث الثاني / تحديات الواقع التعليمي في العراق
٧٥ - ٦٩	مطلب الأول : التحديات البنوية والهيكلية التي تواجهه النظام التعليمي
٧٣ - ٦٩	الفرع الأول: التحديات البنوية التي تواجهه النظام التعليمي في العراق
٧٥ - ٧٤	الفرع الثاني: التحديات البنوية للواقع التعليمي والتربوي في العراق
٧٩ - ٧٦	المطلب الثاني: التحديات التكنولوجية ومؤشرات التقويم والبحث
٧٨ - ٧٦	الفرع الأول : التحديات على مستوى مؤشرات التقويم والبحث في العراق
٧٩ - ٧٩	الفرع الثاني : التحديات التكنولوجية
٩٠ - ٨٠	المبحث الثالث : اثر جائحة كورونا على الواقع التعليمي في العراق
٨٤ - ٨٠	المطلب الأول : التحول نحو التعليم الإلكتروني في العراق
٨٢ - ٨٠	الفرع الأول : التعليم الإلكتروني في العراق ومواجهة الأزمات
٨٤ - ٨٢	الفرع الثاني : أنماط التعليم الإلكتروني وأدواته
٩٠ - ٨٤	المطلب الثاني : مميزات التعليم الإلكتروني و ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه
٨٦ - ٨٥	الفرع الأول : مميزات التعليم الإلكتروني
٩٠ - ٨٧	الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه المتعلم والمعلم في النظام التعليم الإلكتروني

٩٢ - ١٢٢	الفصل الثالث/ استراتيجيات توظيف التكنولوجيا لدعم النظام التعليمي والتربوي بعد جائحة كورونا (رؤية مستقبلية)
٩٢ - ١٠٢	المبحث الأول/ التوظيف التكنولوجي في ضوء استراتيجية وزارة التربية بعد جائحة كورونا
٩٣ - ٩٧	المطلب الأول : استراتيجية وزارة التربية العراقية لعام ٢٠١٨-٢٠٢٢
٩٣ - ٩٥	الفرع الأول : إجراءات واستراتيجيات وزارة التربية لعام ٢٠١٨-٢٠٢٢
٩٥ - ٩٧	الفرع الثاني : استراتيجية الحكومة الرقابة على أداء المؤسسات التعليمية والتربوية في العراق
٩٨ - ١٠٢	المطلب الثاني : استراتيجية وزارة التربية العراقية ٢٠٢٣-٢٠٢٥
٩٨ - ٩٩	الفرع الأول : إجراءات واستراتيجيات وزارة التربية العراقية ٢٠٢٣-٢٠٢٥
١٠٠ - ١٠١	الفرع الثاني : استراتيجية وزارة التربية العراقية لدعم القيادات التربوية
١٠١ - ١٠٢	الفرع الثالث : استراتيجيات التمويل والرقابة على النظام التعليمي والتربوي في العراق
١٠٣ - ١١٠	المبحث الثاني/ التوظيف التكنولوجي في ضوء استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
١٠٣ - ١٠٥	المطلب الأول : استراتيجية التعليم العالي العراقية في الحرية العلمية والأكاديمية وتحفيظ الضغط عن مؤسساتها
١٠٤ - ١٠٤	الفرع الأول : الحرية الأكademie للتعليم العالي في العراق
١٠٥ - ١٠٥	الفرع الثاني : سياسة الابتعاث وتعيين الكفاءات
١٠٦ - ١١٠	المطلب الثاني : الحوكمة والتعليم عن بعد واستقلال الجامعات
١٠٦ - ١٠٧	الفرع الأول : استراتيجية حوكمة الجامعات العراقية

١٠٧ - ١٠٧	الفرع الثاني : استراتيجية التعليم عن بعد في العراق بين التحديد والتقليد
١١٠ - ١٠٨	المطلب الثالث : استراتيجية وزارة التعليم العالي العراقية في دعم استقلال الجامعات العراقية
١٠٩ - ١٠٨	الفرع الأول: الاستقلال المؤسسي والإداري للجامعات العراقية
١١٠ - ١٠٩	الفرع الثاني : استراتيجية الاستقلال المالي للجامعات العراقية
١٢٢ - ١١٠	المبحث الثالث : استراتيجية الجودة لنظام التعليمي والتربوي في العراق والرؤية المستقبلية
١١٦ - ١١١	المطلب الأول : استراتيجية الجودة في النظام التعليمي والتربوي في العراق
١١٣-١١١	الفرع الأول : أهم المركبات والمؤشرات الجودة في النظام التعليمي والتربوي في العراق
١١٤ - ١١٤	الفرع الثاني : استراتيجية وزارة التعليم العالي في تحقيق الجودة لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٥ في مؤسسات التعليم العالي في العراق
١١٦ - ١١٤	الفرع الثالث : عناصر إدارة الجودة الشاملة ومعوقات تطبيقها في نظام التعليم العالي في العراق
١٢٢ - ١١٧	المطلب الثاني : الرؤية المستقبلية لنظام التعليمي والسياسة التعليمية في العراق
١١٨ - ١١٧	الفرع الأول : مشهد بقاء الواقع التعليمي والتربوي على ما هو عليه
١٢٠ - ١١٩	الفرع الثاني : مشهد تراجع النظام التعليمي والتربوي في العراق (المشهد السلبي)
١٢٢ - ١٢٠	الفرع الثالث : مشهد تطور النظام التعليمي والتربوي (المشهد الايجابي)
١٢٧ - ١٢٣	الخاتمة
١٤٣ - ١٢٨	المصادر

قائمة الجداول

رقم الصفحة	قائمة الجداول	ت
٥٤	يوضح عدد مدارس رياض الاطفال وعدد التلاميذ وعدد المعلمات	١
٥٤	يوضح عدد المدارس الابتدائية مع عدد الطلبة والكادر التدريسي	٢
٥٧	يوضح عدد المدارس الثانوي مع عدد الطلبة والكادر التدريسي	٣
٥٨	يوضح عدد المدارس المهنية مع عدد الطلبة والكادر التدريسي	٤
٥٩	يوضح عدد الجامعات الحكومية العراقية مع عدد الطلبة والكادر التدريسي	٥
٦٤	يوضح عدد الجامعات الأهلية في العراق قبل عام ٢٠٠٣.	٦
٦٨	يوضح عدد الجامعات الأهلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٧
٧٨	يوضح عدد الكليات العراقية المشتركة في المجالات العالمية مع عدد البحوث	٨

الملخص

إن موضوع التكنولوجيا والتعليم والعلاقة بينهما يجب إن تكون علاقة وطيدة ، لأنه من غير المنطقي أن تبعد مؤسساتنا التعليمية والتربية ومناهجها الدراسية عن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصال والأفاق التي توفرها هذه التكنولوجيا في هذا المجال ، وأن كل الدلائل والحقائق اليوم تدل على انه لا غنى عن التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ، أذ أصبحت من الصناعات الهامة للدول في رسم استراتيجياتها وفق أسس علمية و رقمية ، وكيفية توظيفها في إدارة الدولة ومؤسساتها العامة والمؤسسات التعليمية خاصة ونظرا لرغبة كبيرة لبعض الدول لامتلاك التكنولوجيا واستثمارها ، كونها لغة العصر ، فقد سعت هذه الدول ومن خلال مؤسساتها التعليمية والتربية خوض هذه التجربة لتحقق في عالم المعلومات والاتصال حيث قطعت هذه الدول شوطا في مجال توظيف التكنولوجيا والمعلومات في النظام التعليمي والتربوي . لقد سعت الحكومة الحالية لردم الفجوة العلمية بينها وبين الدول المتقدمة ، من خلال محاولات لا باس بها في عملية توظيف التكنولوجيا في مؤسساتها الحكومية عامة والنظام التعليمي خاصة، عن طريق استعمال التكنولوجيا في مناهجها أو توظيف التكنولوجيا كوسيلة تعليمية ، أو في إدارة شؤون الطلاب والمدرسين وتكون وسيلة فعالة في البحث العلمي ويمكن من خلالها تطوير النظام التعليمي والتربوي في العراق . وانطلاقا من ذلك فنحن بحاجة فعلية إلى سياسات تعليمية بحجم التحديات والمعوقات التي تواجه النظام التعليمي في استعمال التكنولوجيا، لذلك يجب إقامة مشاريع تطويرية للنظام التعليمي من خلال توظيف السليم للتكنولوجيا ، فلا يمكن ترك عملية التوظيف دون تحطيط أو رسم استراتيجيات واضحة الأهداف وكما يجب النظر إلى الأمام وفق رؤية مستقبلية مبنية على أسس علمية وأكاديمية ، لأن مستقبل التعليم الإلكتروني هو الأساس في عملية التوظيف التكنولوجي ويجب أن نضع استراتيجيات وفق ذلك.

المقدمة

شهد العالم نهاية القرن العشرين تطورات تكنولوجية وعلمية وتقنية متلاحقة بشكل سريع ، والانفتاح على ثقافات العالم المختلفة ، وقد أثرت تلك التطورات على سياسات الحكومات اتجاه الإفراد والمجتمع حيث تباينت السياسات من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية إلى أخرى أو قد تتبادر خلال فترة زمنية واحدة نتيجة الظروف غير طبيعية تعرض إليها الحكومة أو المجتمع دون سابق إنذار ، أو نتيجة اختلاف الرؤى للنظام السياسي الحاكم . وبما أن السياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للحكومة ، فإنها تباين بدورها أيضا وفق الظروف التي يمر بها المجتمع خلال فترة زمنية ويعود ذلك التباين في داخل المجتمع ذاته أو تفاعله مع المجتمعات الإنسانية الأخرى. وإن التعليم كان وما زال يعد مطلباً اجتماعياً يحقق الطموح للحكومات والإفراد والمجتمع فإن التعليم من أهم الحقوق الإنسانية بعد حق الحياة ، وان بالتعليم يستطيع الإنسان أن يفكر بالشكل الصحيح وسليم ، كما يساهم بزيادة وعيه السياسي والاجتماعي التي يمكنه من مزاولة أنشطته المختلفة. وبما أن النظام التعليمي والتربوي يلعب دوراً أساسياً وكبيراً في النظام الاجتماعي السياسي ، فهو أداة للتلقين السياسي وغرس قيم المجتمع وعلى الرغم من أن كثيراً من دول العالم تزعم إن التعليم فيه محايده ولا يعبر أن أيديولوجية النظام السياسي الحاكم ولا أداة للتنمية السياسية . وعلى الرغم من الدور الكبير للنظام التعليمي والتربوي كأداة للتغيير في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ونلاحظ هنا تغيير ملحوظ في الواقع العراقي ، على الرغم ذلك ، قد انصب للوم كبيراً على النظام التعليمي وسياساته ومحنته ، ومن هنا فلابد أن يكون هناك تعديل جذري و حقيقي مع وجود دعم سياسي وقبول اجتماعي وشعبي رسمي ، يساهم بتطبيق تلك التعديلات . وان تقوم الحكومة بدورها في توظيف طاقاتها التكنولوجية والعلمية جميعاً لدعم النظام التعليمي والتربوي ، إضافة إلى وضع سياسات واستراتيجيات وخطط آنية ومستقبلية لمواجهة أي ظروف استثنائية قد تعصف بالنظام التعليمي والتربوي ومن هنا نبين لا ميزانيات ضخمة ولا تمويل مالي ولا ارتفاع حجم الإنفاق تستطيع بمفردها قد تتحقق سياسة تعليمية حقيقة ما لم يتتوفر الدعم الحكومي الرسمي من خلال الإدارة السياسية لأن الحكومة هي التي تضع حدود واطر السياسة التعليمية ، وفق أيديولوجية تلك الحكومة وكما أن السياسة التعليمية الفعالة ، مرتبطة فاعليتها وكفاءتها على تصور ورؤى القوى السياسية الحاكمة ونظرتها اتجاه المجتمع . لذلك فإن النظام التعليمي يحظى بقدر وافي من المناقشات والحوارات والرؤى المستقبلية لتطوير وتحسين هذا النظام ، لكي يواكب حجم التغيرات والتطورات التكنولوجية الحاصلة على مستوى العالم باعتباره المكون الأساسي لبناء مشروع النهضة ، والانتقال من الوضع القائم إلى الوضع القادم . وكذلك لا تطوير ولا تحديث دون نظام تعليمي متحرر من القيم المرفوعة

والتقاليد المغلوطة وأن يكون بعيد كل البعد من الصراعات السياسية .لقد ناضل الشعب العراقي لتحقيق و لتوفير القدر الكافي من التعليم لأبنائهم ،من خلال تامين مقاعد دراسية لهم وحثهم على التعليم في المؤسسات التعليمية الحكومية أو الأهلية وتحملهم كافة الأعباء المترتبة من ذلك ،

وكما أن ظهور جائحة كورونا ٢٠١٩ ، دور كبير في كشف حجم الفجوة العلمية والتكنولوجية بين العراق والعالم ، وقد كشف ضعف المؤسسات العلمية والتربوية في مواجهة مثل تلك الأزمات .بعد توقف التعليم بشكل تام والتحول نحو التعليم الإلكتروني خلال جائحة كورونا ٢٠١٩ .وهنا فلابد أن نوضح حجم المعاناة التي وقعت على أبناء الشعب العراقي والأسرة خاصة في كيفية إبقاء أبنائهم على تواصل مع النظام التعليمي وقد شكل هذا تحدياً كبيراً لتلك الأسر يفوق إمكاناتهم .

إشكالية الدراسة :

تتركز الدراسة على إشكالية مركبة ترتبط الأولى بتحديات الواقع التعليمي في العراق من بنى تحتية وطرق ومناهج تدريس ، أما الثانية في جائحة كورونا وما فرضته على الواقع التعليمي من تحديات مضافة تستلزم استراتيجيات جديدة في ظل واقع جديد تحكمه التطورات التكنولوجية على مستوى العالم .وفي ذات السياق سنحاول أن نعرض بعض التساؤلات الأخرى :

- ما الحكومة الإلكترونية ومفهومها ومدى تحقيقها للتوظيف السليم للتكنولوجيا ومدى تأثيرها على المواطنين ؟
- هل تأثر تنفيذ السياسة التعليمية في ظل التحديات التي مرّ بها العراق في ضل جائحة كورونا ٢٠١٩ ؟
- ما هو ترتيب النظام التعليمي في سلم أولويات النظام السياسي في العراق وقت الجائحة كورونا؟
- هل نجحت السياسة التعليمية في التحول نحو التعليم الإلكتروني في وقت جائحة كورونا بمواجهة التحديات والمشاكل التي واجهتها؟
- هل هناك مؤشرات على تطور النظام التعليمي والتربوي في العراق بعد جائحة كورونا ٢٠١٩ ؟

فرضية الدراسة :

تستند الدراسة على فرضية مفادها فرضت جائحة كورونا معطيات جديدة على الواقع التعليمي في العراق وخصوصاً الجانب التكنولوجي ، ممكناً إذا ما تم توظيفها بصورة سليمة أن تتعكس إيجاباً على الواقع التعليمي في العراق . وهذا ما تحدده نتائج الدراسة.

أن إدخال و توظيف التكنولوجيا في مفاصل الحكومة دون توافر مستلزماتها إلى حد ما يعد مجازفة حقيقة ، وهناك وسائل عديدة يمكن من خلالها توظيف التكنولوجيا في السياسات التعليمية ، لذلك تفترض الدراسة أن حسن توظيف الوسائل التقنية يساهم في تحسين الواقع التعليمي في ضل المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي في العراق والأزمات الطارئة التي يمر بها ومن أمثلة ذلك أزمة جائحة كورونا ٢٠١٩.

وأن التخطيط الاستراتيجي لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات الدولة عن طريق الحكومة الالكترونية ، وان التوظيف التكنولوجي والمعلومات مرتبط بالسياسة العامة للدولة ومحكوم بالإمكانات المادية والبشرية ، وإن التوظيف التكنولوجي للتقنيات مرتبطة بشكل كبير مع السياسة التعليمية للدولة ومحدد بإمكانياتها المتوافرة وحجم قبولها لهذا النمط الجديد من التعليم .

تعد الاتصالات الرقمية وشبكة الانترنت هي محور استراتيجية التوظيف التكنولوجي ، وان استخدام التعليم الالكتروني مرتبط بشكل وثيق بمنظومة الاتصال الرقمية ، وان النظر إلى المستقبل في إطار خطة استراتيجية على مستوى الدولة مع مراعاة التحديات التي تواجهه على المستوى القريب والبعيد.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى اعتبارات عدّة منها ما يتعلق بالسياسات العامة للدولة ، ومن منطلق أن السياسة التعليمية جزء من السياسات العامة للدولة و هنا سوف نبحث ونحل السياسة التعليمية في العراق ونركز على مدخلاتها و مخرجاتها وفق تفاعلها في العمليات والإدارة في ضوء الحركة والдинاميكية للنظام السياسي ، ويعد النظام السياسي هو أداة لتنفيذ القرارات والسياسات ومنها السياسة التعليمية . أما إذا بحثنا الاعتبارات العلمية فتتعلق بهرم الدولة وما يصدر منه من قرارات إزاء إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع ، عن طريق توظيف جميع الإمكانيات التكنولوجية والعلمية لخدمة المواطنين .

أما الاعتبارات المتعلقة في النظام السياسي العراقي ، في بعض تلك المبررات التي تظهر هذه الأهمية تتعلق بحالة السياسة العامة ومحركاتها ، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والدور الفعال للنظام التعليمي في التنمية وعنصر مهم في التغيير . أن قضية النظام التعليمي في ضوء ما تقدم لها أثار بالغة تؤثر على علاقة الإفراد في ما بينهم وعلاقة الإفراد والدولة ، وان أزمة النظام التعليمي ليست بمعزل عن الأزمات التي تعصف بالنظام السياسي ، لأن مشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي تكمن خارج بيته التعليمية والتربية وحل تلك المشكلات لن يكون إلا بحل المشكلات والتناقضات القائمة بالمجتمع وهناك اعتبارات للمتغيرات التكنولوجية الحديثة ، قد فرضت الظروف الطارئة نمط جديد من التعليم بالعراق في ضل جائحة كورنا وقد اثر هذا النمط من التعليم في حياة المواطنين والسياسات العامة للدولة

حدود الدراسة:-

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة حدود وهي:

الحدود المكانية : العراق وزارة التربية – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الحدود الزمنية : النظام التعليم بعد جائحة كورونا عام ٢٠١٩.

الحدود الموضوعية : السياسات التعليمية و توظيف التكنولوجيا لجائحة كورونا.

المنهج المستعمل في الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته الحالية على منهج التحليل النظمي ، وذلك لملائمة متطلبات البحث الحال وإجراءاته وهذا من خلال عرض تفصيلي وفي إطار تحليلي معتمدا على المصادر العربية والأجنبية والتي تطرق إلى موضوع النظام التعليمي والعلاقة الوطيدة مع التكنولوجيا وسبل توظيفها السليم في مجال التربية والتعليم . أن استخدامنا للمنهج النظمي يعبر عن طرق تفسير للمدخلات والمخرجات للنظام السياسي والنظام التعليمي، وأننا نتعامل في هذه الدراسة مع أنظمة وطرق تحليل تلك الأنظمة يكون عن طريق منهج التحليل النظمي . وقد نستخدم المنهج التاريخي لنبين أهم القرارات الصادرة من النظام السياسي المتعلقة بالنظام التعليمي على حقب زمنية مختلفة ، وحقبة جائحة كورونا ٢٠١٩ على وجه الخصوص .